نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان وامكانية تطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

م.د. مليحة جبار عبد الكعبي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
maliha.abdul@qu.edu.iq

المستخلص:

النمو غير المتوازن هو طريق طبيعي للتنمية الاقتصادية. تعكس المواقف التي تمر بها البلدان في أي نقطة زمنية قراراتها الاستثمارية السابقة وتطورها. ... بمجرد إجراء مثل هذا الاستثمار ، من المحتمل أن يظهر خلل جديد ، مما يتطلب المزيد من الاستثمارات التعويضية. لذا تعد نظرية النمو غير المتوازن من النظريات المهمة والتطبيقية والتي يمكن الاستفادة منها والبحث من خلالها لامكانية تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق, وترجع اساس هذه النظرية الى الاقتصادي المع.

الكلمات المفتاحية: (النظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان، التنمية الاقتصادية).

Hirschman's unbalanced growth theory and the possibility of its application to achieve economic development in Iraq

dr. Maliha Jabbar Abdul Kaabi
Iraq/ Al-Qadisiyah University/ College of Administration and Economics

Abstract:

Unbalanced growth is a natural path of economic development. The situations that countries experience at any point in time reflect their past investment decisions and development. ... Once such an investment is made, a new flaw is likely to emerge, requiring more compensatory investments. Therefore, the theory of unbalanced growth is one of the important and applied theories that can be used and researched for the possibility of achieving economic development in Iraq, and the basis of this theory is due to the brilliant economist.

Keywords: (Hirchmann's unbalanced growth theory, economic development).

المقدمة:

يعد موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع المهمة والتي سعت دول العالم لتحقيقها سواء كانت الدول المتقدمة في بداية تقدمها او للدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيقها برعاية دولية وأممية مختلفة, وتطبق بذلك النظريات الاقتصادية وفق المدارس الفكرية المتنوعة بين الانظمة الاقتصادية, وتعد نظرية البرت هيرشمان من أنس النظريات الاقتصادية واهمها كونها من النظريات قابلة للتطبيق الى حد ما وتتسم بالمرونة العالية في التطبيق العملي لها , ولعلها تتحقق في عصرنا الحالي على الدول النامية ومنها العراق , كون العراق من الدول النامية والذي يسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تركز صادراته ومعاناته من الاختلال الاقتصادي غير المرغوب وفق نظرية هيرشمان, لذا فقد اقترحت الباحثة ان هذه النظرية مناسبة للتطبيق للعراق من خلال الاستفادة منها ومن فرضياته الاساسية التي انطلقت بها للتطبيق, ومن أجل الوصول الى اهداف البحث فقد قسم على ثلاث مباحث , جاء المبحث الأول منه ليوضح الإطار الفكري لنظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان, ومايحتويه من المنطلقات الفكرية للنظرية و صياغة وافتراضات نظرية هيرشمان و أهمية المنظم الكفوء والاستثمارات الابتكارية في نجاح النظرية. اما المبحث الثاني فقد تناول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وفق نظرية هيرشمان, متضمناً طبيعة الاختلالات التي تحدث في الدول النامية, و المشروعات الجماعية ودورها في التنمية الاقتصادية. و دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية

وفق نظرية هيرشمان . لنصل الى المبحث الثالث المتضمن لأهم ما توصل اليه البحث من الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الآتي: هل يمكن تطبيق نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان في العراق كنموذج مزدوج نظرياً وعملياً لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية فيه.

فرضية البحث

يفترض البحث ان نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان هي من أنسب النظريات القابلة للتطبيق العملي في العراق ويمكن من خلالها ان تتحقق التنمية الاقتصادية في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق من خلال اتباع الوسائل والتجارب النظرية والتطبيقية للمفكرين الاقتصاديين.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تتناوله, اذ ان تحقيق التنمية الاقتصادية من الاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والتي يسعى العراق جاهداً لتحقيقها في ظل تدهور اسعار النفط في كل مرة وبشكل مفاجئ.

المبحث الأول

الإطار الفكري لنظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان

المطلب الأول : المنطلقات الفكرية للنظرية

ان المنطلق الفكري لنظرية النمو غير المتوازن هي اعتمادها على ان مبدأ التعاون بين الافراد المستثمرين والحكومة التي توفر لهم مايحتاجون , اذا انها نظرية لاتقوم على خطة اقتصادية مركزية تضعها الدولة بل تقوم على دافع الربح الفردي الذي يعتبر كمؤشر للاتجاهات الاستثمارية التي يلجأ اليها المنظمون الفرديون ويرسمون طريق التنمية الاقتصادية للدولة من خلال التعاون بين الطرفين, وذلك بسبب قلة الموارد المالية المتاحة لديها [١]، ويرون أن اتباع هذا الأسلوب هو الأفضل للدول النامية .ومن الأنسب والأكثر واقعية مواجهة التنمية كعملية تتطلَّب تركيز الجهود على القطاعات الاقتصادية القابلة لأن تكون مصدرًا لسلسلةٍ من اللا توازنات الخلاقة التي ينبغي مراقبتها حتى لا تتحول إلى توازناتٍ اقتصادية إذا ما أريد لعملية التنمية أن تستمر. وتعتمد نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان unbalanced growth على الواقع التاريخي الذي مرت به الدول الغربية في تطورها الاقتصادي منذ القرن التاسع عشر حتى الآن. فقد حققت هذه الدول نموا اقتصاديا عظيما عن طريق الإستثمارات الفردية المختلفة التي كانت توجه لمجابهة الطلب على بعض السلع ، وهذه بدورها خلقت بعض الإختلالات وعدم التوازن في الاقتصاد القومي عموما، الأمر الذي اقتضى أنواعا أخرى من الطلب غير المستوفي الذي يقتضي أنواعا أخرى من استثمارات لإقرار التوازن وعند ذلك تظهر اختلالات أخرى في مراكز أخرى مختلفة وتدور الدائرة وهكذا..

ولقد تدخلت الحكومات الغربية في عملية النمو هذه باستثمارها لبعض الأموال في تحسين المواصلات وأنشاء محطات القوى المحركة و غير ذلك من الخدمات ، أملا في تسهيل وتنشيط الحركة الاقتصادية الفردية عموما وزيادة الاستثمارات في مختلف أوجه الصناعة ومع ذلك فإن النشاط الاقتصادي الحكومي لم يخضع لخطة مركزية موضوعة تعمل على توزيع هذه الاستثمارات بشكل متوازن بل كان الغرض من هذا النشاط مجرد افساح الطريق أمام المستثمر الفردي ليباشر مهامه الاقتصادية . وبالفعل سارت التنمية قدماً على اكتاف المنظم والمستثمر الفردي الذي تمتع بكافة السلطات والصلاحيات مؤازرا من جانب حكومته بتوفير احتياجاته كافة، فزاد ناتج الفرد في المتوسط و تحقق للبلاد ارتفاعا مضطردا في دخولها القومية وكانت النتيجة الحتمية هي ارتفاع مستوى المعيشة, كل هذا حدث دون وجود خطة هادفة مرسومة, وقد كانت هذه السياسة من قبل الحكومة باتاحة الحرية للافراد المستثمرين وراء تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الغربية واستطاعات من خلال ذلك تحقيق ماتصبوا اليه[٢] , واصبحت سياسة جاذبة وحق ان تتبع من قبل الدول الاخرى وقد عبر عن تلك السياسة بين المستثمرين والحكومة من خلال الاقتصادي الامريكي المعروف هيرشمان والذي سنبينه في الموضوع الآتي .

المطلب الثاني : صياغة وافتراضات نظرية هيرشمان

أولاً – افتراضات نظرية هيرشمان

يُعد ألبرت هيرشمان أحد الشخصيات البارزة في التاريخ الاقتصادي المعاصر لمنظري التنمية للمهاجرين الأوروبيين وغيرهم ، ويتميز بتفرد منهجه الفكري في نظرية النمو غير المتوازن التي نشرها في كتابه المعروف عن التنمية, ان نظرية البروفسو

الأمريكي البرت هيرشمان[٣] Hirschman سنه ١٩٥٨ ، تقوم على اساس إن الاقتصاد القومي فى الدول النامية يتعرض لبعض الاستثمارات الكبيرة التى بدورها تخلق فرصا جديدة للاستثمارات الاخرى فتؤدي بذلك الى تقوية تيار نمو جديد في الاستثمارت. وهي بذلك تعمل على خلق الاختلالات وعدم التوازن فى الاقتصاد. ومن أهم أنصار هذه النظرية بالإضافة إلى هيرشمان نجد مع كلٍ من الاقتصاديين الفرنسيين فرانسو بيرو وجيرارد حيث قدم بيرو رؤيًة للتنمية الإقليمية، بينما قدم جيرارد رؤيًة لتنمية القطاعات الصناعية الهامة. ويرى هيرشمان تطبيق نظريته يكون وفق الافتراضات الآتية :

أولاً – إن برامج التنمية الاقتصادية يجب أن تعمل عل خلق الحيوية في الاقتصاد التنافسى النامي دون أن تودى إلى إزالة الاختلالات به .

ثانياً – اذا كان على الاقتصاد القومى أن يسير قدما إلى الأمام فإن مهمة سياسة النمو هي المحافظة على القلق الاقتصادى وعدم التوازن . إن الكابوس الذى يقلق بال الاقتصاديون التقليديون الذين ينادون بالتوازن هو بعينه الذي ينبغى أن ننظر إليه نحن على أنه خير مساعد فى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية للدولة النامية.

ثالثاً – ضرورة ان توفر الدولة البيئة والمناخ المناسب للاستثمار الفردي الخاص الذي يحقق وفرورات خارجية التي تفتح مجالات استثمارية اخرى كانت ناقصة ولم يلتفت اليها أحد من قبل وهو ما اطلق عليه لفظة الاستثمارات المقوية وهي الاستثمارات التي توضح كيف يحدث الاختلال في احد الصناعات فيؤدي الى مزيد من الاستثمار لاعادة التوازن ثم يضهر اختلال آخر يتطلب مزيداً من الاستثمارات وهكذا..

ثانياً – المثال التطبيقي لنظرية هيرشمان .

أورد هيرشمان مثالاً عن تطبيق نظريته سنعيد صياغته دون الاخلال بالمحتوى الاصلي وهي ان زيادة الطلب على شراء المنتجات الغذائية المحلية الصنع سيؤدي الى توسع تلك الصناعات القائمة, واقامة صناعات غذائية جديد, مما يخلق نقصاً في توفير المواد الأولية لهذه المصانع, من خلال ضرورة توفير علب فارغة للتعبئة نتيجة لزيادة الطلب على تلك المواد الأولية الداخلة في انتاجها, وبذلك سيهرع المنظمون لتوفير تلك العلب من خلال استثمار رؤوس أموال جديدة في اقامة تلك الصناعات المتخصصة في انتاج العلب الفارغة [٤], وما ان تبدأ هذه العملية حتى يظهر اختلال اخر وهو النقص في المنتجات الزراعية الداخلة في تلك الصناعات الغذائية فيهرع المزارعون الى سد هذه الفجوة من خلال زيادة المساحة المزروعة ويتحقق الاستثمار الزراعي للمنتجات التي تعد مواد اولية لتلك الصناعات الغذائية, ثم تظهر فجوة اخرى واختلال آخر وهو الحاجة الى ايدي عاملة ومتخصصين في الزراعة وهكذا..

ويظهر من المثال اعلاه ان عملية التنمية الاقتصادية بذاتها تحتوي على عمليات صغيرة تعتمد كل منها على الاخرى في تكامل وانسجام , فكل عملية استثمارية تسهل عملية استثمارية جديدة وكل سلسلة منتجة تؤدي الى مزيد من الطلب على السلع الاخرى ةهكذا.. تسير عملية التنمية الاقتصادية معتمدة على مبدأ التكامل الاقتصادي المعروف.

المطلب الثالث – أهمية المنظم الكفوء والاستثمارات الابتكارية في نجاح النظرية.

تبرز أهمية المنظم الكفء وهو يملأ أحد الفجوات قد يفتح بذلك جوة أخرى لظهور الوفورات الخارجية. فإذا ما عهد المنظم إلى ملىء هذه الفجوه فإن الوفورات

الناجمة عن ذلك قد تفتح فجوة أخرى وهكذا . فإذا استبدلنا كلمة فجوة و التي وردت في الفقرة السابقة بعبارة (غير متوازن)، فسنجد الجملة كما يلى : إن المنظم الكفوء وهو يحاول إحداث التوازن قد يعمل على عدم التوازن نتيجة للوفورات الخارجية وهكذا. وبهذه الطريقة يتأرجح الاقتصاد القومي من جهة إلى أخرى طالما أنه يسير في طريق النمو[٥].

كما أن النقطة الجديرة بالاعتبار هنا أن الاستثمارات ذات الطبيعة , الابتكارية ، في أولى مراحل التنمية الاقتصادية ستصبح روتينية بحته في المراحل الأخيرة . فيجب على المستثمر ان يسعى بشكل مستمر في تجديد وابتكار ما يستثمر فيه وان يدخل عليه التعديلات والتحسينات كما عليه ان يراعي البيئة والمناخ والمنطقة الجغرافية التي يستثمر بها امواله, ولتوضيح هذا الرأي نذكر على سبيل المثال أن إنشاء مصنع لأقلام الباركر في الكونجو مثلا هو استثمار ابتكارى ولا شك لأن البلاد لازالت بعد في أولى مراحل النمو ولا تصنع هذه السلعة أو غيرها . ولكن إقامة مصنع أو أكثر لأقلام الباركر في الولايات المتحدة الامريكية لن يكون ابتكار آوانما استثمار روتيني بحت لن يحقق إلا أدنى الأرباح اذا ما فشل المشروع من الاساس.

المبحث الثاني

تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وفق نظرية هيرشمان

المطلب الأول – مفهوم التنمية الاقتصادية وفق نظرة هيرشمان

بداية يجب التفريق بين النمو والتنمية الاقتصادية فهما شيئان مختلفان, فالنمو عبارة عن زيادة مستوى الناتج الحقيقي من بضائع وخدمات خلال مدة زمنية معينة, اي هو حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاخرى, اما التنمية الاقتصادية والتي

يقصدها وكتب بها وسعى لتحقيقها هيرشمان في نظريته المعروفة, فقد بدأ الحديث عنها وبشكل اساسي منذ بداية الحرب العالمية الثانية بعد ان سادت ظروف الفقر والامية والبطالة والامراض في العديد من تلك الدول , ما اثار اهتمامها والمؤسسات الدولية التابعة للامم المتحدة وغير التابعة لها [٦], وذلك بدوافع انسانية واحياناً دوافع سياسية وقد تركز الاهتمام في البحث عن الطرق الكفيلة بالخروج من حالة البؤس ورفع مستوى المعيشة لسكان تلك الدول التي تحررت حديثاً من الاستعمار, ونتيجة لما سبق فأن التنمية الاقتصادية تعني اضافة الى النمو في الناتج القومي حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي التشريعات والانظمة التي تحكم هذه المجالات [٧], وهذا يشير الى ان النمو يتحقق في مجتمع جرت فيه مثل هذه التغيرات في فترات سابقة كما هو الحال في الدول المتقدمة حالياً وهذا ما يؤدي الى نمو الناتج القومي دون ان يرافق ذلك تغيرات واسعة ولموسة في الجوانب المختلفة في حين ان اجراء مثل تلك التغيرات يعتبر امرا ضروريا جدا في حال التنمية لتحقيق ارتفاع معدل الناتج القومي وبالشكل الذي يفوق معدل نمو السكان وتحقيق ارتفاع في معدل الدخل الفردي بصورة مقبولة تسمح بتقليل درجة التخلف والامية والبطالة والفقر وصولا للقضاء على جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية, وبالنظر لسعة التغيرات المطلوب اجراءها في البلدان المختلفة بصورة عامة اضافة الى تنوع وتعدد هذه التغيرات بحيث تشمل جميع نواحي الحياة [٨], فأن هذا يجعل من دور الدولة اساساً من خلال نشاطها المباشر في القيام بمثل هذه التغيرات ضمن اطار عملها من

اجل احداث التنمية الاقتصادية , وذلك لامتلاكها الامكانات والقدرة التي تمكنها من اجراء ذلك , مقابل عجز القطاع الخاص والاسلوب الحر في تحقيق التنمية الاقتصادية , نظرا لعدم امتلاكها الامكانات والقدرات التي تساعدها في القيام بهذا الدور من ناحية ولان طبيعة نشاطها محكوم اساساً بالمصلحة الذاتية وتحقيق الربح دون الاهتمام بنفس القدر بتحقيق حالة التطور الاقتصادي ككل.

المطلب الثاني – طبيعة الاختلالات التي تحدث في الدول النامية

كثير من الدول رغم افتقارها للموارد الطبيعية بدأت تعتمد على انتاج سلعة واحدة او تقديم خدمة واحدة معتمدة في ذلك على مواد أولية من دول اخرى او جزء منه من الداخل فتقوم بصناعتها وتصديرها فضلا عن عدم ضمان تدفق تلك المواد الاولية وتغير اسعارها وبالتالي يكون اقتصادها هشاً ايضاً ويتعرض للمتغيرات الدولية والضغوطات السياسية وغيرها وبأعتقادها تسعى من خلال ذلك الى تحقيق اعلى معدل من الناتج القومي الاجمالي بأعتقادها ان تحقيق ذلك الهدف سوف يحل مشكلات الفقر وعدم عدالة التوزيع للموارد وتدهور المعيشة لشريحة واسعة من المجتمع , الا انها توسع من الاختلالات الهيكلية والبنيوية باعتماد تلك الدول النامية على قطاع رئيسي واحد من ناحية الانتاج والتصدير والتشغيل وعدم البحث قطاعات اقتصادية أخرى لتمويل موازناتها , وقد اثبتت التجارب انها ادت الى نتائج عكسية تمثلت بمزيد من التفاوت في توزيع الدخل وتدهور مستوى المعيشة لاغلب السكان وغياب الديمقراطية , فبمجرد زيادة الناتج القومي الاجمالي بمفرده لا معنى لها بالنسبة الى قضية التنمية[٩], وقد بدأت الكثير من الدول النامية بتطوير صناعاتها التحويلية رغم اعتمادها جانب

كبير من القوى العاملة بها على العمل الزراعي وقد أخذت صناعات هذه الدول مكانها في الاقتصاد القومي كما بدأت صناعاتها في منافسة صناعات الدول الاخرى في السوق المحلية بسبب الحماية الكمركية والمساعدات الحكومية فضلا عن انها لاتخرج عن اطار المنتجات التحويلية التي لاتتطلب رأس المال الكبير ولاتهم الدول المتقدمة بأي شكل من الاشكال , فبقيت الدول النامية سواء امتلكت او لم تمتلك الموارد الطبيعية مثل النفط الخام, معتمدة على الزراعة والرعي والقليل من الصناعات التحويلة الضرورية لها كصناعة النسيج والزيوت النباتية والاسمنت وبعض المواد الغذائية من تعليبها وتحويلها فضلا عن تهيأة الانتاج الزراعي للتصدير الى الخارج[١٠], ولذلك بقيت صناعاتها تعتمد على مايتوفر من انتاج زراعي ورعوي وتعديني وهي تطمح لأن تلحق بركب الدول المتقدمة ومازال ذلك كما ان ماتقدم ذكره لايرقى الى نظرية هيرشمان في احداث التنمية الاقتصادية كونها تفتقر الى التعاون بين القطاع الخاص الممثل للمستثمرين وبين الحكومة التي توفر تلك البيئة المناسبة لهم لاحداث التنمية[١١]

المطلب الثاني – المشروعات الجماعية ودورها في التنمية الاقتصادية.

يرى هيرشمان أن التنمية الاقتصادية تتطلب القيام بمشروعات عامة جماعية تستفد منها بقية المشروعات الاخرى سواء كانت مشروعات فردة أم حكومية وهى المشروعات التى تستخدم رؤوس اموال جماعية, والتي تتضمن إستثمارات مختلفة في مرفق النقل مثلاً (كانشاء الموانئ وتوسيعها ومحطات السكك الحديد والطرق والمطارات) أو أقامة بعض المنشآت العامة (مثل محطات الكهرباء ومرافق المياه

وغيرهـا ..) أو المنشـآت الاقتصـادية الكبـرى العامـة كبنـاء السـدود[١٢]. والقنـاطر ومشـروعات الـرى والصـرف . لـذا أن التنميـة الاقتصـادية تتطلـب القيـام بسلسـلة مـن المشروعات ذات الآثار الاقتصادية النافعة والمؤدية إلى زيادة تدفق الدخل في مجالات شتى. كالإدارة العامة والتعلم والصحة والنقل والقوى المحركة والزراعة والصناعة وإنشاء المدن . . إلخ إلا أن الموارد الإقتصادية المحدودة سواء أكانت . على شكل مدخرأت معدة للاستثمار أو قدرتها على الإستثمار ، تضطرنا في بعض الأحيان إلى الإختيار بـن هـذه المشـروعات, وهنـا يسـتطيع السـوق القيـام بـدور إيجـابي عـن طريـق تسـاوى إنتاجيات مخلف المشروعات عند القيمة الحدية ومع ذلك فمن المعترف به في الدراسة الإقتصادية المعاصرة وجوب تخصيص نسبة كبيرة من الأموال للمشروعات التي ليس لناتجها قيمة سوقية في الحال كمشروعات الصحة و بعض مشروعات الخدمات العامة ومـا إلـى ذلـك – أضـف إلـى ذلـك أن اقتصـاديات التخلـف تميـل إلـى . إظهـار بعـض الإختلافات المنتظمة بين النفقات الخاصة والنفقات الإجتماعية. وفي مثل هذه الحالات فإن مجرد الإعتماد على السوق يؤدى إلى سوء توزيع الموارد وقد ادت هذه الاعتبارات بالاضـافة الـى الاحتياجـات العمليـة لمخططـي التنميـةالى دراسـة مفصـلة عـن الاسـتثمار وضـمان اختيـار الفرصـة الاسـتثمارية المناسـبة التـي تحقـق الاربـاح للمسـتثمر الخـاص وبنفس الوقت تسـهم في تحقيـق التنميـة الاقتصـادية للدولـة , فلـو تـم اختيـار العديـد مـن المشاريع كالتعليم والنقل وغيرها فأن نظرية النمو غير المتوزان تستطيع عقد مقارنة بين المشاريع وذلك من خلال القوة التي سيتمتع بها احد المشروعين والتي سوف تدفع الـى التقدم في الثاني, الا انها تكون غير ذات فائدة مالم يتحقق التقدم في الشوع الأول وهو التعليم, كمـا ان هنـاك مشـاريع سـتظهر لملـئ الفجـوة بـين مـا موجـود فعـلاً وبـين مـا هـو

ضروري الذي ستنظم الدولة حقوق تلك المشاريع وتضمن تحقيق الاهداف وحماية حقوق الافراد جميعاً.

المطلب الرابع – دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وفق نظرية هيرشمان .

برز اهتمام متزايد خلال السنوات التي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية بظاهرة حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. وسياسات الإصلاح والتصحيح الهيكلي لديها ، والتي استهدفت بشكل أساسي تقليل هذا الدور، والانتقال الحقيقي الى نظام الرقابة الحكومية والتعاون من أجل نجاح الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص, فقد كان التوجه إن زيادة دور الحكومة يعكس بدرجة كبيرة النمو المتزايد للطلب عل الخدمات العامة. ومصدر القلق الرئيسي كان ولا يزال هو تأثير تنامي القطاع العام في طاقة النمو الكلية للاقتصاد[١٣]. وإحدى أهم وظائف الإنفاق العام هي دعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير امكانيات الانتاج وحفز الاستغلال الأمثل لقاعدة الموارد. ولذا فإنه لا يمكن التفكير في الإنفاق العام عل أنه يمثل وجها من أوجه التمتع بنتائج التنمية الاقتصادية المتآتية من عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية، إلا أنه لا بد من الإقرار بأن الدفاع عن أوجه أخرى بات أكثر صعوبة في ظل الشح المتزايد في الموارد. والإنفاق على التعليم والخدمات الصحية، مثلا، يعتبر استثماراً في الموارد البشرية، وكذلك فإن الإنفاق عل الهياكل الأساسية يعتبر ضروريا ليكون الأداء الاقتصادي أكثر كفاءة. ولكن خارج نطاق هذه المجالات، فإن زيادة الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومة ستزيد من إمكانية الإخلال بعملية التنمية الاقتصادية، وكذلك إمكانية تخفيض الحوافز للعمل والاستثمار الخاص , اذ لا بد من ان تقوم الحكومة بعملية التنظيم للاستثمار

الخاص ورعايته وتوفير المناخ المناسب له من أجل ان تتحقق التنمية الاقتصادية وفقاً لما اراده هيرشمان في نظريته وليس كما تتبعه حكومات الدول النامية في انتهاجها التدخلي في الاقتصاد الكلي للبلد ودون افساح المجال للقطاع الخاص بالمساهمة في عملية التنمية مما خلق اقتصاداً موجهاً ومشوهاً غير قادر على النهوض وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعد من الضروريات لهذه الدول[١٤].

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً – الاستنتاجات

توصلت الباحثة مماتقدم في البحث لمجموعة من الاستنتاجات يمكن ايجاز أهمها بما يأتي:

١. يمكن تطبيق نظرية هيرشمان في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق وذلك من خلال التعاون بين الحكومة والمستثمرين.
٢. ان نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان من النظريات المهمة والقابلة للتطبيق في الدول النامية وهي من النظريات المرنة والمنطقية
٣. ان هيرشمان اكد من خلال نظريته على احداث الاختلال المقصود في القطاعات الاقتصادية من أجل تحفيز عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية .
٤. حرص هيرشمان على ضمان عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واعطاء الحرية الى المستثمر في تحقيق اهدافه بما ينسجم مع اهداف الحكومة في تحقيق الصحة والتعليم وتوفير الخدمات الاخرى للافراد.

٥. أهتمت نظرية هيرشمان في المجال التنظيمي للمشاريع واكد على ان التنظيم هو عنصر مهم من أجل نجاح اي مشروع في المستقبل
٦. اكدت نظرية هيرشمان على الجانب الابتكاري والمعرفي وضرورة تطويره والاستفاده منه, وبين واهميته في خلق اللاتوازن بين المشاريع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية
٧. لا يمانع هيرشمان وفق نظريته ان تكون التنمية الاقتصادية منطلقة من مشروعات عامة جماعية تستفد منها بقية المشروعات الاخرى سواء كانت مشروعات فردة أم حكومية وهى المشروعات التى تستخدم رؤوس اموال جماعية, من أجل تحقيق اللاتوازن الأولي في الاقتصاد نظراً لضعف الامكانات المالية للافراد المستثمرين.
٨. إن برامج التنمية الاقتصادية يجب أن تعمل عل خلق الحيوية في الاقتصاد التنافسى النامي دون أن تودى إلى إزالة الاختلالات به .

ثانياً – التوصيات

من خلال ماتقدم من استنتاجات فقد توصلت الباحثة الى مجموعة توصيات تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادي في العراق وفق هذه النظرية ويمكن ايجازها بالاتي :

١. اتباع سياسة اقتصادية وفق نظرية النمو غير المتوازن وتوجه نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي تمول في المرحلة الاولى من واردات النفط حتى وصولها لمرحلة الانطلاق واعتمادها على نفسها وتكون برأس مال حكومي او رقابة حكومية لغرض تحقيق الاهداف

٢. ضرورة الاهتمام بالجابنب التنظيمي واستخدام التقنيات الحديثة في جيمع لانشطة التجارية فضلاً عن الاهتمام بالابتكارات الجديدة وتنميتها.

٣. ضرورة وضع القوانين التجارية وفق المواصفات والمعايير العالمية واتباع سياسات واجراءات محفزة ومشجعة للتصدير ولبناء علاقات شراكة مع دول العالم المختلفة من اجل تحفيز الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

٤. زيادة وعي الافراد بأهمية التنويع في الانتاج والتصدير وتنمية مهاراتهم ضمن مجال عملهم القطاعي وحسب توجه الدولة ضمن دورات تدريبية تخصصية تعرفهم بأهم الاسواق العالمية واهم المتجات المطلوبة على مستوى العالم وافضل الاسواق التي يمكن بيع المنتجات بها .

٥. تقديم الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر ومنها اتباع السياسات التجارية الملأمة لكل حالة مثل اتباع نظام الحصص, التعريفة الكمركية , تغيير سعر الصرف لصالح المشاريع الوطنية الفردية لغرض تشجيع الاستثمار الخاص.

٦. توفير أحدث المعلومات للتجار العراقيين المنتجين لسلع وطنية مثل معلومات عن المناقصات الدولية وابرز المشترين الدوليين في الاسواق وتزويدهم بالتقارير الوافية والمناسبة وكذلك الحال لو كانت تجارتهم موجهة للداخل .

٧. منح المنتجين العراقيين تسهيلات في كافة المجالات التجارية والاستثمارية ومنحهم التسهيلات المصرفية وغيرها مما يشجعهم على اقامة المشاريع والانتاج بكل سهولة .